«متلائمة مع الاحتلال»، قابلة بوضعها كأقلية في الدولة، وجلّ ما تطالب به هو المساواة التامة في الحقوق مع اليهود والغاء الفوارق القائمة بين العرب واليهود. ولكن نسبة ٢٠ بالمئة اخرى من العينة تقف على طرف نقيض من المجموعة الاولى؛ فهي فئة «المتطرفين» الذين يرفضون وجود اسرائيل ويدعون الى عودة الامور الى ما قبل ١٥ أيار (مايو) ١٩٤٨. اما الغالبية، والتي تمثل ٦٠ بالمئة من العينة، فهي «تتحفّظ»، بدرجات متفاوتة، من الوضع الحالي لها، ومقتنعة «بحق الشعبين في الوجود»، وان كانت تطالب بتغييرات جذرية (تشير الى رفضها فكرة الاندماج)، أهمها وجود احزاب مستقلة للعرب، ومؤسسات خاصة لهم، وتواجد برلماني مستقل، والغاء الطابع الصهيوني للدولة.

يتأثر مستقبل قوة العمل العربية بعدد من العوامل الموضوعية والذاتية التي يتحدد على اساسها وزن ودور العمل العربي في اسرائيل. وابرز العوامل الموضوعية هو:

١ ـ تباينت التقديرات[٩٣] الخاصة بالتركيب السكاني لاسرائيل في نهاية القرن الحالي، وان اتفقت جميعها على ان نسبة العرب الى اجمالي السكان في اسرائيل سوف ترتفع بنسبة ملحوظة نظراً الى ارتفاع معدل النمو الطبيعي للعرب عن اليهود، والذي يترافق مع انخفاض معدلات الهجرة اليهودية.

وتبعاً للتقديرات الاسرائيلية، فان العرب سوف يمثلون ٢٢ بالمئة من اجمالي السكان في نهاية القرن الحالي، وسوف تبلغ نسبة السكان، فوق ١٥ سنة، حوالى ٥٢ بالمئة[٩٤]. ويشير ذلك الى استمرار الطابع الفتي للمجتمع العربي في اسرائيل، والذي يؤدي الى استمرار رفد الاقتصاد الاسرائيلي بأعداد متزايدة من طالبي العمل. ومن الطبيعي ان يؤدي التزايد السكاني للعرب الى ارتفاع نسبتهم في قوة العمل الاجمالية في اسرائيل، خاصة اذا وضعنا في الاعتبار الحقيقة التي سبق عرضها، والخاصة بفقدان قوة العمل اليهودية الغربية سبعة بالمئة من حجمها سنوياً، بفعل الموت والهرم[٩٥]. واذا كان هذا التسرب عُوِّض، في الماضي، من طريق الهجرة الخارجية، فان تراخي معدلات الهجرة اليهودية، بل وبروز ظاهرة الهجرة المعاكسة، باتت تشير الى ان المصدر الرئيس لتعويض هذا التسرب سوف يكون من خلال اتساع وزن العمل العربي.

٢ ـ على الرغم من البطء النسبي الذي تشهده حركة التعليم في قوة العمل العربية في اسرائيل، فان السنوات الماضية قد شهدت تغيرات هامة، بالنسبة الى مستوى التعليم؛ ومن المتوقع استمرار هذا الاتجاه. ويؤدي ارتفاع المستوى العلمي للعمالة العربية، والمترافق مع تزايد وزنهم النسبي في قوة العمل الاجمالية في اسرائيل، الى ارتفاع مستوى المهن التي يؤدونها.

وتجدر الاشارة الى ان العوامل الموضوعية سالفة الذكر، لن تؤدي، وحدها، الى تحسين شروط العمل العربي؛ اذ ان هذه المسألة شهدت صراعاً مستمراً طوال السنين الماضية، بين قوات الاحتلال والعرب في اسرائيل؛ ومن المتوقع لهذا الصراع ان يستمر. فاسرائيل لن تقبل تغيّر دور ووظيفة العمل العربي بسهولة، لأن ذلك يؤدي الى الاخلال بشروط التوازن القائمة حالياً، والتي تهدف الى المحافظة على مستوى مرتفع للمعيشة بالنسبة الى اليهود على حساب العرب. وعلى الرغم من ان الظروف الموضوعية سوف تضع أساساً لتحوّل وارتقاء مستوى العمل العربي، الا ان تحقيق ذلك على الارض يبقى مرهوناً بنضال العرب في اسرائيل، واصرارهم على الغاء